بيان وفد الجزائر أمام اللجنة السادسة
الدورة التاسعة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة حول
"تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها السابعة والخمسون "
البند 77 من جدول الأعمال
نيويورك، 14 أكتوبر 2024
-----0-----

السيد الرئيس،

يأخذ وفد بلادي علما بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) عن أعمال دورتها السابعة والخمسين المتضمن بالوثيقة A/79/17، ويعرب عن تقديره لجهود أمانة اللجنة في إعداد هذا التقرير الشامل الذي يسمح لنا بالإلمام بمضمون المناقشات التي دارت في الأفرقة العاملة خلال الدورة المشمولة بالتقرير.

السيد الرئيس،

تشيد الجزائر بالعمل المتميز الذي تقوم به الأونسيترال في تنفيذ ولايتها، باعتبارها الهيئة القانونية الأساسية في منظومة الأمم المتحدة في ميدان القانون التجاري الدولي، في التنسيق والتوحيد التدريجيين لهذا الفرع القانوني الهام بما يوائم مصالح جميع الدول الاعضاء، وبصفة خاصة البلدان النامية.

كما تثمن النتائج الإيجابية والملموسة التي حققتها الأونسيترال خلال المناقشات البناءة التي دارت في الأفرقة العاملة التي توّجت بتبنّي نصوص جد هامة تسهم بشكل كبير في رفع العقبات القانونية التي تعوق مسار حرية حركة المبادلات التجارية الدولية، وبالأخص ما يؤثر منها في دفع الحركة الاقتصادية للبلدان النامية.

وفي هذا السياق، يجب التنويه بأن القراءة الأولية لمختلف التقارير المرحلية الصادرة عن هذه الأفرقة العاملة تبين بشكل جلي الجهود المبذولة من قبل اللجنة لاستحداث مبادئ توجيهية

تصبو إلى تعزيز التعاون الاقتصادي على الصعيد العالمي بين جميع الدول على أساس المساواة والإنصاف والمصلحة المشتركة والقضاء على التمييز والازدواجية في المعاملات التجارية الدولية.

تلاحظ الجزائر باهتمام التقدم الذي أحرزته اللجنة بخصوص **عدد من عناصر إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول**، عند وضعها **النظام الأساسي للمركز الاستشاري المعني بتسوية المنازعات الاستثمارية الدولية** في صيغته النهائية واعتماده من حيث المبدأ، بتوافق الآراء، والذي سوف يسهم بصفته "**جهة إيداع للموارد المتعلقة بالمعلومات**" في بناء القدرات للدول ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية على درء وتسوية المنازعات الاستثمارية الدولية، من خلال تقديم المساعدة التقنية والمشورة والدعم القانونيان فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بالمنازعات التي تنشأ عن الاستثمارات الدولية، وهذا ما سوف يعود بالفائدة على أصحاب المصلحة، لاسيما عند تحقيق التوازن المرجو في حل المنازعات بين مصالح الدول والمستثمرين.

كما تثني الجزائر على اللجنة لوضعها الصيغة النهائية واعتمادها بتوافق الآراء:

- **قانون الأونسيترال و المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (اليونيدروا) النموذجي بشأن إيصالات المستودعات الورقية والإلكترونية** والذي سوف يقوم بتسهيل المعاملات التجارية التي تنطوي على بضائع مخزّنة، بما في ذلك استخدامها كضمانة رهنية إضافية للتمويل، ولا سيما في البلدان النامية.
- **البنود النموذجية للأونسيترال بشأن التسوية السريعة والمتخصصة للمنازعات مع الملاحظات التفسيرية المصاحبة لها** والتي توفر للأطراف دليلا مبسطا لتسوية المنازعات التي تنشأ في سياق المعاملات التجارية الدولية في ضرف زمني قصير.
- **قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التعاقد المؤتمت** الذي يهدف إلى توفير أساس قانوني لتعزيز الثقة في التجارة الإلكترونية.

كما ترحّب الجزائر بالمبادرات التي تضطلع بها اللجنة للقيام، عن طريق أمانتها، لتخصيص وقت لمناقشة **برنامج عملها الشّامل** في كل دورة تيسيرا للتخطيط الفعال لأشطتها ومواصلة النظر، في حدود ولايتها، في **كيفية مواءمة نصوص الأنسيترال الحالية مع الأهداف الرامية إلى**

التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على مواجهته، خصوصا فيما يتعلق بعدم اليقين القانوني بشأن أرصدة الكربون المتداولة في أسواق الكربون الطوعية.

بغية تنشيط أعمال الجمعية العامة، تؤيد الجزائر **المبادئ التوجيهية التي تهدف إلى تبسيط قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتقارير الأونسترال السنوية** وهي تتطلع بشغف لمعرفة ما سوف يتضمنه تقرير اللجنة عن التقدم المحرز بخصوص هذا الموضوع في دورتها المقبلة.

ختاماً السيد الرئيس،

أود أن أغتنم هذه السانحة لأؤكد لكم من جديد التزام الجزائر بدعم لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي في أداء مهامها الرامية إلى تشجيع التنسيق والتوحيد التدريجيين للقانون التجاري الدولي وتعزيز قدرات الدول، على اختلاف نظمها القانونية ومستويات تنميتها.